**جامعة محمد بوضياف – المسيلة**

**كلية الحقوق و العلوم السياسية**

**قسم العلوم السياسية**

**عنوان الدرس:**

الأنظمة غير الديمقراطية/ التسلطية

**أستاذ الدرس: د. لبنى بهولي**

**الفئة المستهدفة: طلبة السنة ثالثة تنظيم سياسي وإداري**

**الحجم الساعي: 01 ساعة و 30 دقيقة في الأسبوع**

مقدمة:

حظيت النظم غير الديموقراطية تقليديا بدرجة أقل من الاهتمام والتنوع في أبعاد دراستها إذ غلب التركيز على تناولها باعتبارها تقدم أنماطا ينبغي تجاوزها للوصول إلى النظم الديموقراطية، ومن ثم ساد التعامل معها باعتبارها نظما استثنائية أو انتقالية. إلا أن استمرار بعض هذه النظم غير الديموقراطية واستعصائها على التغيير في مواجهة موجات التحول الديموقراطي المختلفة، فضلا عن تزايد تحول بعضها إلى نظم هجينة أو حرة جزئيا، وتأخر انتقالها إلى مصاف الديموقراطيات الليبرالية وعدم وضوح آفاق ذلك، كلها عوامل دفعت إلى تعميق الاهتمام بدراسة النظم غير الديموقراطية بما يتجاوز البحث عن تفسيرات عامة لتعثر تطورها ديموقراطيا والمسارات الممكنة لمعالجة هذا الخلل.

وعلى هذا الأساس، تعتبر دراسة الأنواع المختلفة للأنظمة الاستبدادية واحدة من الاتجاهات الحديثة في مجال التحول الديمقراطي المقارن والذي لاقى اهتمام واسع  بما في ذلك دراسة “الأنظمة المختلطة/ الهجينة” التي تقع في منطقة رمادية بين الديمقراطية والاستبدادية.

1. **تعريف النظام غير الديمقراطي:**

* هو ذلك النظام الدي تمارس فيه مجموعة صغيرة من الأفراد السلطة على الدولة دون أن يكونوا مسؤولين دستوريا أمام الجميع.
* لا يلعب الناس في الأنظمة غير الديمقراطية دورا هاما في اختيار أو إقالة القادة من مناصبهم، ولهذا فإن القادة السياسيين في الأنظمة غير الديمقراطية يملكون حرية أكبر بكثير في صياغة تملي على الشعب ما يجب أن يقوم به.
* الأنظمة غير الديمقراطية بطبيعتها مبنية حول تقييد حرية الفرد. على الأقل، تقوم هذه الأنظمة بالقضاء على حق الشعب في اختيار زعمائهم، كما تقيد الحريات الأخرى بدرجات مختلفة، مثل حرية التعبير عن الرأي أو الاجتماع...

1. **أنواع الأنظمة غير الديمقراطية:**

هناك أنواع متعددة من الأنظمة غير الديمقراطية/ التسلطية والتي يتمثل أهمها في:

**1/ النظام الشمولي:**

تتعدد التعريفات للأنظمة الشمولية ، حيث تعرفها حنا آرندت بأنها "أنظمة سياسية تستخدم الإرهاب الشامل" ، يعرفها كارل فريدريك بأنها "أنظمة سياسية ذات أيديولوجية سياسية تحاول الدولة فرضها عن طريق البوليس السري، وتسيطر على جميع مناحي الحياة سواء الاقتصادية أو السياسية ولا تقبل بأي أنشطه خارج أيديولوجيتها المعلنة". من المؤشرات الرئيسية، والتي تميز النظام الشمولي نجد أن هناك: 1.أيديولوجية رسمية معلنة تدعم شرعية النظام.

2. وجود حزب واحد مهيمن على الحياة السياسية تحت زعيم واحد.

3. ممارسات قمعية للمعارضة عن طريق البوليس.

4. احتكار جميع الحريات لصالح النظام.

وانقسمت الآراء حول النظم الشمولية، فمنها ما حصر هذا النمط على النظام الفاشي في إيطاليا في عهد موسوليني، والنظام النازي في ألمانيا في عهد هتلر، والنظام الشيوعي في الاتحاد السوفيتي في عهد ستالين، في حين يرى رأي آخر أن الشمولية هي نمط من الحكم سماته تناقض سمات الديمقراطية، متى توافر في نظام سياسي فهو نظام شمولي، ومن ثَمّ لا يحصر هذا الرأي الشمولية على مرحلة تاريخية أو نظام بعنيه.

**2/ نظم الحكم الشخصي:**

* يقوم هذا الحكم على قوة زعيم واحد قوي يعتمد عادة على سلطة كاريزمية او تقليدية للمحافظة على السلطة.
* عادة ما تصبح الدولة والمجتمع ملكية للزعيم حيث يدير البلاد بالطريقة التي يراها مناسبة.
* تعتمد على نوع من الانتقاء معروف باسم الأبوية حيث لا يتم توزيع المنافع على المجتمع بل تقتصر على مجموعة صغيرة من داعمي النظام داخل الدولة نفسها.

**3/ نظم الحكم العسكري:**

* يبرز الحكم العسكري غالبا عقب انقلاب يسيطر فيه الجيش على الحكومة بالقوة.
* تتعدد وتختلف العوامل الدافعة لتدخل العسكريين في السياسة. فطبيعة التدخلات العسكرية تتغير من حالة إلى أخرى، فلكل انقلاب عسكري سواء في دول مختلفة أو في الدولة الواحدة، دوافعه وأسانيده، قد يبرز بينها أثر العوامل الإثنية والقبلية (كانقلابي نيجيريا 1966) أو أثر العوامل الاقتصادية التي حركت العسكريين للإطاحة بكثير من الأنظمة (في غانا مثلا ضد نكروما 1966 وفي نيجيريا ضد شاجارى 1983) أو أثر الأزمات السياسية كالانقسامات في صفوف النخبة الحاكمة وإشكالية الخلافة السياسية ولاسيما بعد غياب نمط الزعامة الكاريزمية ( ولعل ذلك ما يميز أول انقلاب عسكري ناجح في غينيا بعد وفاة سيكوتوري مارس 1984).
* اتجهت بعض الدراسات لقياس الأداء السياسي للأنظمة العسكرية، وانتهت إحدى تلك الدراسات إلى أن أداء الحكومات العسكرية أضعف وأفقر بشكل كبير من أداء الحكومات المدنية وفقًا لأربعة مؤشرات هي مستوى شرعية النظام، وغياب الحكم القسري، والحدّ من العنف، والاستجابة للرغبات الشعبية. وكذلك حاول البعض من خلال دراسات تطبيقية قياس مدى الارتباط بين الحكم العسكري والاستبداد، ومن ضمن أولئك دراسة فاينر عام 1991 والتي اعتمدت على بيانات فريدوم هاوس واستخلصت أن 34 من الحكومات العسكرية من أصل 36 حكومة عسكرية، أي 94% مصنفة على أنها أنظمة مستبدة وتفتقد للحريات المدنية الأساسية.
* تتميز النظم العسكرية بتركيز السلطة في أيدي الحكام العسكريين وإيقاف الحقوق والحريات السياسية وإعلان الحظر على النقابات والأحزاب وكافة المؤسسات ذات الطابع السياسي كما تم فرض القيود الصارمة على الأنشطة السياسية وإغلاق الصحف أو السيطرة عليها. واستخدام أساليب التطهير المختلفة سواء داخل الجيش أو المجتمع وقد وصل الأمر إلى حد تشكيل فرق إعدام خاصة لتصفية الخصوم والمعارضين السياسيين جسديا، مستخدمين في ذلك كافة وسائل القمع المملوكة لديهم وهو الأمر الذي أدى إلى السخط العام وعدم الرضا، وتحول الجماعات المعارضة إلى استخدام قنوات غير شرعية للتعبير عن مطالبهم للنظام الحاكم.

**4/ نظم الحزب الواحد:**

ويشمل نظام الحزب الواحد كلا من الحزب الأوحد الذي يأبى إلا أن يحتكر الممارسة السياسية في الدولة بمعنى أنه لا يسمح بوجود أحزاب أخرى، وكذلك الحزب المسيطر الذي يهيمن على الحياة السياسية دون احتكارها، يعني ذلك أنه يسمح بوجود أحزاب أخرى تتعايش معه شريطة ألا تمثل تحدياً لهيمنته على السلطة.

ولقد عملت نظم الحزب الواحد على شخصنة السلطة، وذلك عبر جعل زعيم الحزب محوراً للنظام السياسي، فهو يمثل رئيس الدولة ورئيس الحزب في آن واحد، بل وقد ظهرت معتقدات كثيرة تجاه هذه الزعامات حيث أصبح ينظر لها باعتبارها محررة الشعوب المقهورة، والخادم الأعظم للشعب، والمخلص، وغيرها من النعوت التي جعلت زعيم الحزب الواحد المرجع السياسي الأعلى في الدولة. واعتبر الحزب الحاكم نفسه أنه الحزب السياسي الشرعي الوحيد، وعمل تدريجيا على تضييق الخناق على جماعات المعارضة وأقدم على حل الجمعيات المدنية القائمة – رغم قلة عددها وانعدام آثارها- وكذلك نسف مبدأ استقلال القضاء لتصبح فيما بعد ظاهرة الحزب الواحد، أهم ما يميز النظم السياسية الإفريقية لفترة تربو على العقدين أو تزيد.

1. **وسائل السيطرة السياسية في النظم غير الديمقراطية ( أدوات الحكم غير الديمقراطي):**

**1/ الإكراه والرقابة**:

* إخضاع الأفراد بتهديدهم وإيذاء حياتهم أو معيشتهم.
* التهديد بالقوة أو استخدامها ضد الشعب.
* أولئك الذين يعارضون النظام يتم التعامل معهم بقسوة، فقد يخسرون وظائفهم أو حصولهم على موارد معينة أو يتم اعتقالهم أو احتجازهم دون محاكمة مع التعذيب أو الموت. ( في أمريكا اللاتينية استخدمت بعض النظم في السبعينيات من القرن الماضي " فرق موت" مكونة من أفراد شرطة أو قوات عسكرية لاستهداف أفراد اشتبه بأن لهم وجهات نظر سياسية معارضة للنظام).
* استخدام جهاز أمني داخلي أو الشرطة السرية مسؤولة عن مراقبة النشاط العام والتجسس على الأفراد، تسجيل المكالمات الهاتفية، خلق شبكة كبيرة من المخبرين داخل المجتمع.

**2/ الانتقاء والاستيعاب/ سيطرة النقابات والمحسوبية:**

* تعزيز سيطرتها على المجتمع من خلال إنشاء وترخيص عدد محدود من المؤسسات لتمثيل مصالح المجتمع وتقييد تلك المؤسسات التي لم تنشئها الدولة أو توافق عليها.
* توفير مزايا أو مصالح معينة لشخص أو مجموعة صغيرة مقابل دعم النظام.